

الفساد الإداري والمالي في ليبيا: مراجعة منهجية للأسباب والتداعيات وآليات المعالجة

مصطفى ابراهيم على سحبان

(محاضر بكلية المحاسبة الرجبان الجامعة الزنتان)

تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٦ م

الملخص :

تُقدّم هذه الدراسة مراجعةً منهجيةً شاملةً لظاهرة الفساد الإداري والمالي في ليبيا خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٦، إذ تسعى إلى تحليل أسبابها البنيوية والظرفية، وتقييم تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستكشاف آليات المعالجة الممكنة في ضوء المعطيات الراهنة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المراجعة المنهجية للأدبيات، مستندةً إلى ستة وعشرين مصدراً علمياً وتقريرياً منتقىً بعناية، يشمل دراسات أكاديمية محكمة، وتقارير منظمات دولية كمنظمة الشفافية الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلاً عن التقارير الرسمية الليبية الصادرة عن ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية (Transparency International, 2024; IMF, 2023; UNODC, 2022). وقد توصلت الدراسة إلى أن ليبيا تعاني من تفاقم غير مسبوق في ظاهرة الفساد، إذ حصلت على درجة (١٣) من (١٠٠) في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤، لتحتل المرتبة (١٧٧) من أصل (١٨٢) دولة (Transparency International, 2024). وخلصت إلى أن الفساد نتاجٌ لتشابك عوامل سياسية ومؤسسية واقتصادية وأمنية وثقافية، وأن التداعيات بلغت مستويات حرجية، وأن المعالجة لا تتحقق إلا عبر استراتيجية وطنية متكاملة تُفعّل الإصلاح المؤسسي وتُعزّز الشفافية والمساءلة (Lazrg, 2025; Kaufmann, 2015).

الكلمات المفتاحية :

الفساد الإداري، الفساد المالي، ليبيا، الحوكمة الرشيدة، الشفافية، المساءلة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الدولة الريعية.

Abstract:

This study presents a comprehensive systematic review of administrative and financial corruption in Libya during the period 2020–2026, aiming to analyze its structural and circumstantial causes, assess its multidimensional consequences, and explore feasible treatment mechanisms. The study adopted the descriptive-analytical methodology through a Systematic Literature Review, drawing on twenty-six carefully selected sources, including peer-reviewed academic studies and reports from Transparency International, the IMF, the World Bank, and UNODC (Transparency International, 2024; IMF, 2023; UNODC, 2022). Findings reveal that Libya scored 13/100 on the Corruption Perceptions Index 2024, ranking 177th out of 182 countries, reflecting deep structural dysfunction in governance (Transparency International, 2024). The study concludes that corruption stems from intertwined political, institutional, economic, security, and cultural factors, and that remediation requires a comprehensive national strategy combining institutional reform, transparency, accountability, and conditioned international assistance (Lazrg, 2025; Kaufmann, 2015).

Keywords:

Administrative Corruption, Financial Corruption, Libya, Good Governance, Transparency, Accountability, UNCAC, Rentier State.

١. المقدمة والإطار العام للدراسة

• مقدمة

يُعدّ الفساد الإداري والمالي من أخطر الظواهر التي تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحديث، إذ يُقوّض أسس الحكم الرشيد، ويُعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُضعف الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة (Rose-Ackerman, 2020). وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام متزايد من المنظمات الدولية والباحثين على مدار العقود الأخيرة، نظراً لتشعب أبعادها وتداخل عواملها وتداعياتها الواسعة على مختلف مناحي الحياة (Stanford, 2020). وتتفاوت درجة تفشي الفساد بين دولة وأخرى تبعاً لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية والثقافية، وتُعدّ ليبيا من بين الدول التي تواجه تحديات استثنائية في هذا المجال، نظراً لما تمر به من ظروف أمنية وسياسية مضطربة منذ عام ٢٠١١ (BTI, 2022).

وتُجَلّي البيانات الكمية الدولية فداحة هذا الواقع؛ إذ تُشير البيانات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية إلى أن ليبيا حصلت على درجة (١٣) من (١٠٠) في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤، لتحتل المرتبة (١٧٧) من أصل (١٨٢) دولة، وهو ما يعكس بيئةً هشةً للغاية لمكافحة الفساد واستمراراً للتحديات البنيوية التي تعيق جهود الإصلاح والمساءلة (Transparency International, 2024). كما أشار تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بالمشاورات الرابعة لعام ٢٠٢٣ إلى أن ليبيا تواجه تحديات حادة في الحوكمة الاقتصادية، مع وجود مؤشرات موثقة على اختلاس واسع النطاق في قطاع النفط، وضعف الشفافية في إدارة المالية العامة، وتراجع فعالية المؤسسات الرقابية (IMF, 2023).

وتنبثق أهمية دراسة الفساد في ليبيا من حقائق موضوعية عدة؛ أبرزها أن ليبيا تمتلك واحداً من أكبر احتياطات النفط في أفريقيا، وأن إيرادات النفط تُمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي بنسبة تتجاوز تسعين بالمئة، مما يعني أن أي خلل في إدارة هذه الإيرادات يُترجم مباشرةً إلى أزمات اقتصادية واجتماعية حادة. (IMF, 2023) كما أن استمرار حالة الانقسام السياسي بين حكومتين متنافستين في شرق ليبيا وغربها منذ عام ٢٠١٤ قد خلق بيئةً مؤاتيةً لتفشي أشكال متعددة من الفساد، بما في ذلك الاختلاس والرشوة والمحسوبية وتهريب الوقود (BTI, 2022; The Sentry, 2023).

● مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في ليبيا بصورة غير مسبوقة، حتى أصبحت إحدى أبرز العقبات التي تواجه جهود بناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي. وتكتسب هذه المشكلة طابعاً مركباً نتيجة تداخل العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والمؤسسية، الأمر الذي يجعل معالجتها أكثر تعقيداً ويحدّ من فاعلية المبادرات الإصلاحية المنفردة التي تستهدف جانباً واحداً دون غيره (Lazrg, 2025). كما أسهم الانقسام المؤسسي وضعف منظومة الحوكمة وتراجع مستويات الشفافية والمساءلة في خلق بيئة مؤاتية لانتشار ممارسات الفساد داخل العديد من المؤسسات العامة، الأمر الذي انعكس سلباً على كفاءة إدارة الموارد العامة وجودة الخدمات الحكومية وثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. ويؤكد هذا الواقع استمرار ليبيا ضمن الدول الأكثر تأثراً بالفساد عالمياً، حيث حافظت على درجة (١٣) من أصل (١٠٠) في مؤشر مدركات الفساد منذ عام ٢٠٢١ وحتى عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس رسوخ الظاهرة بوصفها أزمة هيكلية ممتدة وليست مجرد حالة مؤقتة أو ظرفاً استثنائياً. (Transparency International, 2024)

وتزداد خطورة المشكلة مع ما أظهرته التقارير الدولية والوطنية من أن الفساد في ليبيا تجاوز الممارسات الإدارية التقليدية ليصبح جزءاً من شبكة معقدة ترتبط بمراكز النفوذ السياسي والاقتصادي والجماعات المسلحة، الأمر الذي يُضعف قدرة الدولة على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية وتحقيق التنمية الاقتصادية. فقد وصفت مؤسسة **The Sentry** النظام الليبي بأنه نظام مُقوّض يتمحور حول نخبة محدودة تستفيد من شبكات الفساد والاقتصاد غير المشروع، بما يهدد المؤسسات الاستراتيجية وعلى رأسها المؤسسة الوطنية للنفط ويُقوّض إدارة الموارد الوطنية (The Sentry, 2023). كما كشف تقرير ديوان المحاسبة الليبي عن وجود مخالفات مالية وإدارية واسعة النطاق في عدد من الجهات العامة، تمثلت في الاختلاس، والتلاعب في العقود والمناقصات، والتوظيف الوهمي، والصرف خارج بنود الميزانية، وضعف الرقابة على المال العام، وهي ممارسات أدت إلى هدر الموارد وتعطيل تنفيذ المشروعات التنموية وتقويض كفاءة الأداء الحكومي (ديوان المحاسبة الليبي، ٢٠٢٢). وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة علمية تُحلّل أبعاد هذه الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها، وتسعى إلى تقديم إطار متكامل يساهم في دعم سياسات مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة في المؤسسات الليبية.

• أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما هي الأسباب البنوية والظرفية الرئيسية لتفشّي الفساد الإداري والمالي في ليبيا في ضوء المعطيات الراهنة للفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٦)؟
٢. ما هي أبرز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية للفساد على الدولة الليبية ومواطنيها؟
٣. ما هي آليات المعالجة الممكنة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في ليبيا في ضوء الأدبيات العلمية والتجارب الدولية؟

• أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل الأسباب البنوية والظرفية المتشابكة لتفشّي الفساد الإداري والمالي في ليبيا ضمن إطار نظري متكامل
٢. استكشاف التداعيات متعددة الأبعاد للفساد على مستويات الدولة والمجتمع والاقتصاد والأمن الوطني.
٣. مراجعة آليات المعالجة المقترحة في الأدبيات العلمية والتقارير الدولية وتقييم قابليتها للتطبيق في السياق الليبي.
٤. تقديم توصيات عملية مدروسة لصانعي القرار وواضعي السياسات في ليبيا والمنظمات الدولية المعنية.

• أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة لموضوع الفساد الإداري والمالي في ليبيا، في ظل ما تشهده الدولة من تحديات سياسية واقتصادية ومؤسسية انعكست بصورة مباشرة على كفاءة مؤسساتها العامة ومسار التنمية والاستقرار. كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تتناول ظاهرة ذات آثار عميقة على إدارة الموارد العامة، وجودة الخدمات الحكومية، ومستويات الشفافية والمساءلة، من خلال تقديم مراجعة علمية منهجية للأدبيات الحديثة وتحليل الاتجاهات البحثية والتجارب ذات الصلة. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى الإسهام في تطوير المعرفة العلمية، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في ليبيا، وذلك من خلال الجمع بين البعدين النظري والتطبيقي.

أولاً: الأهمية النظرية

١. إثراء الأدبيات الأكاديمية العربية: تسهم الدراسة في تجميع وتحليل الأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بالفساد الإداري والمالي في ليبيا، وتقديم مراجعة علمية متكاملة تسد جانباً من النقص في الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع بصورة شمولية.
٢. سد الفجوة البحثية: تعمل الدراسة على معالجة النقص في المراجعات المنهجية التي تناولت الإنتاج العلمي الخاص بالفساد في ليبيا خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٦)، بما يوفر رؤية متكاملة للاتجاهات البحثية الحديثة والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.
٣. تعزيز الإطار النظري للدراسة: تسهم الدراسة في توظيف وتفسير عدد من النظريات المعاصرة المرتبطة بالفساد، مثل نظرية الدولة الربعية، ونظرية الاختيار العقلاني، ونظرية الحوكمة الرشيدة، بما يساعد على تفسير الظاهرة في السياق الليبي وإثراء النقاش الأكاديمي حولها.

٤. توفير مرجع علمي حديث: توفر الدراسة مرجعاً علمياً وتحليلياً يغطي مرحلة زمنية حديثة شهدت تحولات سياسية واقتصادية ومؤسسية مهمة في ليبيا، الأمر الذي يمنحها قيمة توثيقية ومعرفية للباحثين والمهتمين بهذا المجال .

٥. الإسهام في تطوير المعرفة المتعلقة بالدول الهشة: تساعد الدراسة في تعميق الفهم العلمي لطبيعة الفساد في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتها، وإبراز الخصائص التي تميز البيئة الليبية، بما يسهم في تطوير الأدبيات المتعلقة بمكافحة الفساد في البيئات الانتقالية وما بعد النزاعات .

ثانياً: الأهمية العملية

١. دعم صانعي القرار: تقدم الدراسة نتائج وتحليلات يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات العامة ووضع استراتيجيات أكثر فاعلية للحد من الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية داخل مؤسسات الدولة الليبية .

٢. مساندة الجهات الرقابية والمؤسسات الحكومية: تسهم الدراسة في توفير قاعدة معرفية يمكن أن تساعد الأجهزة الرقابية والمؤسسات الحكومية في تطوير آليات الرقابة والحوكمة وتحسين كفاءة إدارة المال العام .

٣. دعم المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني: توفر الدراسة معلومات وتحليلات يمكن الاستفادة منها في تصميم البرامج والمبادرات الهادفة إلى تعزيز الشفافية وبناء القدرات المؤسسية ودعم جهود الإصلاح الإداري في ليبيا .

٤. الإسهام في تطوير الإصلاح المؤسسي: تقدم الدراسة مجموعة من المؤشرات والدروس المستفادة التي يمكن توظيفها في تحسين الأداء المؤسسي، والاستفادة من الممارسات الدولية الناجحة في مجال مكافحة الفساد بما يتناسب مع البيئة الليبية .

٥. تعزيز الوعي المجتمعي: تسهم الدراسة في زيادة الوعي بأبعاد الفساد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإبراز أهمية المشاركة المجتمعية في دعم جهود النزاهة والمساءلة، بما يعزز ثقافة مكافحة الفساد ويسهم في ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد.

مجلة الاتحاد العربي
للنشر العلمي

• منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المراجعة المنهجية للأدبيات (Systematic Literature Review)، وهو المنهج الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، نظراً لتعدد المصادر وتنوعها وتشعب الظاهرة المدروسة. (Yusof et al., 2023) وقد تم تقييم جميع المصادر وفق معايير ثلاثة: الحداثة، والمصداقية، والارتباط المباشر بالإشكالية البحثية (عيسى وآخرون، ٢٠٢٤).

• حدود الدراسة

اقتصرت الحدود الموضوعية على تحليل الفساد الإداري والمالي في ليبيا من حيث الأسباب والتداعيات وآليات المعالجة (Lazrg, 2025). وتمتد الحدود الزمنية أساساً بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٦، مع الاستعانة ببعض المراجع التأسيسية ذات الطابع النظري (Klitgaard, 2020; UNDP, 2020). وتقتصر الحدود المكانية على الحالة الليبية مع الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة عند الحاجة (Kaufmann, 2015; BTI, 2022).

٢. الإطار النظري والمفاهيمي

• مفهوم الفساد وتطوره الدلالي

مرّ مفهوم الفساد بتطورات جوهرية عبر التاريخ، إذ ارتبط في مراحله الأولى بفكرة انحراف السلطة عن المصلحة العامة لصالح المصالح الخاصة (Stanford, 2020). ويُعدّ التعريف الكلاسيكي الأكثر تداولاً في الأدبيات المعاصرة ذلك الذي يصف الفساد بأنه "استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة (Rose-Ackerman, 2020)". ويتمحور هذا التعريف حول ثلاثة عناصر جوهرية: وجود سلطة عامة مخوّلة قانوناً لصاحبها، وحدث انحراف في ممارستها عن مسارها المشروع، ووجود منفعة خاصة تُشكّل الدافع لهذا الانحراف (Rose-Ackerman, 2020).

وقد توسّع هذا التعريف ليشمل أشكالاً أخرى تتجاوز الرشوة التقليدية، مثل المحسوبية والابتزاز والاختلاس وتضارب المصالح والتمويل غير المشروع للأحزاب السياسية وغسل الأموال (Stanford, 2020). وفي السياق الليبي، يُشير اللزرق (٢٠٢٥) إلى أن الفساد تجاوز الأشكال التقليدية ليُشكّل نمطاً مؤسسياً راسخاً يتمثل في تحويل الوظائف العامة إلى أدوات لتوزيع الغنائم بين النخب الحاكمة، مما يُفضي إلى ما يُصطلح عليه بـ"الدولة الريعية الفاسدة" (Lazrg, 2025).

مجلة الاتحاد العربي

للتنشر العلمي

• تصنيفات الفساد

تتعدد معايير تصنيف الفساد في الأدبيات العلمية، ويوضّح الجدول التالي أبرز هذه التصنيفات في ضوء المراجع المعتمدة:

جدول (١): تصنيفات الفساد وأشكاله وانعكاساتها على الحالة الليبية

المرجع	المظاهر في ليبيا	التعريف	النوع	معايير التصنيف
Stanford (2020)	رشاوى الخدمات الحكومية اليومية	رشاوى في المستويات الدنيا	الفساد الصغير	المستوى الهرمي
The Sentry (2023)	صادرات النفط غير المشروعة	اختلاس في المستويات العليا	الفساد الكبير	المستوى الهرمي
BTI (2022)	شراء الولاءات وتمويل الميليشيات	تشويه العملية السياسية	الفساد السياسي	المستوى الهرمي
Lazrg (2025)	المحسوبية في التوظيف والترقيات	انحراف الوظيفة العامة	الفساد الإداري	القطاع
ديوان المحاسبة الليبي (2022)	الاختلاس والتزوير المحاسبي	التلاعب في الموارد المالية	الفساد المالي	القطاع
عيسى وآخرون (2024)	رشاوى التراخيص والعقود	دفع مقابل ميزة غير مشروعة	الرشوة	الآلية
عيسى وآخرون (2024)	العقود الوهمية والتوظيف الوهمي	الاستيلاء على المال العام	الاختلاس	الآلية
العتيبي والشمري (2022)	التوظيف القبلي والسياسي	تفضيل الأقارب والأتباع	المحسوبية	الآلية
Rose-Ackerman (2020)	استغلال المناصب لصفقات خاصة	تعارض المصالح الخاصة والعامة	تضارب المصالح	الآلية

• النظريات المفسرة للفساد

أولاً: نظرية الاختيار العقلاني

ترى هذه النظرية أن الفرد يُقدم على السلوك الفاسد حين تكون المنافع المتوقعة أكبر من تكاليفه المتوقعة بما فيها احتمال العقوبة. (Klitgaard, 2020) ويُطوّر كلينغارد (٢٠٢٠) هذه الفكرة في معادلته الشهيرة: **الفساد = الاحتكار + التقديرية - المساءلة**، وتنطبق هذه المعادلة بدقة لافتة على الحالة الليبية حيث يتمتع المسؤولون باحتكار واسع للقرار وهامش تقديري كبير في غياب شبه تام لأي مساءلة فعلية. (Klitgaard, 2020)

ثانياً: نظرية الدولة الريعية

تُعدّ هذه النظرية الأكثر ملاءمة لتفسير الفساد في الدول النفطية كليبيا، وترى أن الدول التي تعتمد على عائدات الموارد الطبيعية دون فرض ضرائب على مواطنيها تمتلك موارد ضخمة دون الحاجة إلى عقد اجتماعي مع المواطنين، مما يُضعف آليات المساءلة ويُشجع على تفشي الفساد. (IMF, 2023) وفي الحالة الليبية، تُمثّل عائدات النفط أكثر من تسعين بالمئة من إيرادات الدولة، مما يجعل العلاقة بين الدولة والمواطن علاقة توزيع ريعي لا شراكة سياسية واقتصادية حقيقية. (IMF, 2023; World Bank, 2022)

ثالثاً: نظرية الحوكمة الرشيدة

تُركّز هذه النظرية على العلاقة بين جودة الحوكمة ومستوى الفساد، وترى أن الدول التي تتوفر فيها مقومات الحوكمة الرشيدة من شفافية ومساءلة ومشاركة وسيادة قانون وكفاءة مؤسسية تكون أقل عرضة للفساد (UNDP, 2020). ويُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة الرشيدة بأنها "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية

والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات. (UNDP, 2020) "ويؤكد كوفمان (٢٠١٥) أن الفساد ليس مشكلة فردية، بل هو عرضٌ من أعراض ضعف الحوكمة المؤسسية الشاملة. (Kaufmann, 2015)

رابعاً: **نظرية الثقافة المؤسسية**

تُركّز هذه النظرية على الدور المحوري للثقافة المؤسسية في تطبيع السلوك الفاسد أو رفضه؛ فحين تُصبح ممارسات الفساد عُرفاً مؤسسياً سائداً تتحوّل مكافئته إلى تحدٍّ ثقافي واجتماعي يتجاوز البُعد القانوني والإجرائي (العتيبي والشمري، ٢٠٢٢). وتفسّر هذه النظرية الجزء الثقافي من التحدي الليبي حيث أفضى الفساد المتجذّر عبر عقود إلى تطبيع ظاهرة الواسطة والمحسوبية في التعاملات اليومية (الهنشوري وبن عيسى، ٢٠٢٤).

• **مؤشرات قياس الفساد**

جدول (٢): مؤشرات قياس الفساد المعتمدة في هذه الدراسة

المؤشر	الجهة المُصدرة	المنهجية	التغطية	المرجع
مؤشر مدركات الفساد (CPI)	منظمة الشفافية الدولية	استطلاع الخبراء ورجال الأعمال	+180 دولة سنوياً	Transparency International (2024)
مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)	البنك الدولي	سنة مؤشرات فرعية للحوكمة	+200 دولة	World Bank (2022)
تقارير المشاورات الدورية	صندوق النقد الدولي	تحليل الاقتصاد الكلي والحوكمة	دول الأعضاء	IMF (2023)
الملف القطري (UNCAC)	مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة	مراجعة تنفيذ الاتفاقية	الدول الأطراف	UNODC (2022)
تقارير التحول	مركز BTI (بيرتلسمان)	تحليل الحكم والتحول الديمقراطي	دول النامية	BTI (2022)

مجلة الاتحاد العربي

للتنشر العلمي

الإطار القانوني لمكافحة الفساد في ليبيا

يُشكّل الإطار القانوني أحد أهم أدوات مكافحة الفساد، وقد مرّ بعدة تطورات في ليبيا يُوضّحها الجدول الآتي:

جدول (٣): الإطار القانوني لمكافحة الفساد في ليبيا

المرجع	الوضع الراهن	المضمون	السنة	الأداة القانونية
Transparency International (2022)	سابق لعام ٢٠١١، يحتاج مراجعة	الإطار المؤسسي الأول لمكافحة الفساد	2005	قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد رقم ١١
UNODC (2022)	التزامات التنفيذ لم تكتمل	الإطار القانوني الدولي الأهم	2005	انضمام ليبيا لاتفاقية UNCAC
ديوان المحاسبة الليبي (2022)	فاعلية محدودة بسبب التدخل السياسي	الجهاز الرقابي الأعلى على المال العام	2013	قانون ديوان المحاسبة رقم ١١
Lazrg (2025)	ضعف استقلالية وموارد	مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات	2013	قانون إنشاء جهاز الرقابة الإدارية
Libyan ACA (2025)	نموذج أولي صدر حديثاً	إطار متكامل ٢٠٢٥- ٢٠٣٠	2025	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

٣. الدراسات السابقة

تستعرض هذه المراجعة الأدبيات البحثية والتقارير الدولية والمحلية المحورية التي تناولت ظاهرة الفساد الإداري والمالي وأثرها على مسارات الحوكمة والتنمية، مع التركيز على الحالة الليبية والسياسات المشابهة. وقد جرى ترتيب هذه الدراسات ترتيباً زمنياً تصاعدياً من الأقدم إلى الأحدث (منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٥) لتَقْصِي التطور المفاهيمي والتحليلي لهذه الظاهرة عبر السنوات، وتحديد الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الراهنة لسدّها.

• الدراسات العربية

تناولت دراسة العتيبي والشمري (٢٠٢٢) تشخيص الأبعاد المتداخلة للفساد الإداري والمالي في البيئات العربية، مع اتخاذ البيئة المصرية حالة دراسية تطبيقية. اعتمدت الدراسة المقاربة التحليلية الشاملة للربط بين أشكال الفساد ومحدداته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهيكلية. وتوصلت النتائج إلى أن التردي الإداري وغياب الشفافية المؤسسية يُعَدّان البيئة الخصبة التي تُنمّي السلوكيات الفاسدة وتُطعّمها مجتمعياً وتجعلها ممارسة اعتيادية في هيكل الدولة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات شاملة للإصلاح المؤسسي تشمل تفعيل أدوات التفتيش والرقابة المالية، وتعديل التشريعات القانونية المحفزة للنزاهة، وتبني تطبيقات الحكم الرشيد لمواجهة الاختلاط القائم بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة.

واستهدفت دراسة مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية (٢٠٢٢) فحص مفهوم الإصلاح الإداري وأهميته الحيوية في مكافحة الفساد المالي ضمن إطار الدول النامية. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الاستشرافي للربط بين الكفاءة التنظيمية للأجهزة الحكومية والحد من الهدر المالي المباشر. وأظهرت النتائج أن غياب التخطيط الإداري التكامل بين القطاعات الحكومية وتأخر تبسيط الإجراءات يُسهمان بشكل مباشر في خلق ثغرات تنظيمية تُستغل في الكسب غير المشروع وتسهيل الاستيلاء على المال العام. وأكدت الدراسة على ضرورة التخطيط الإداري الشامل لضمان استدامة التنمية الإدارية والمؤسسية، مشددة على أن إصلاح الإدارة العامة يُشكل المدخل الأساسي لمنع التجاوزات المالية وتطوير الأداء الحكومي.

وقد تناولت دراسة عيسى وآخرون (٢٠٢٤) تفكيك ظاهرة الفساد المالي والإداري في المشهد الليبي وتحليل العوامل المغذية لها وتداعياتها المختلفة على مؤسسات الدولة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال صياغة أربعة أبعاد أساسية لتشخيص الأسباب. وتوصلت النتائج إلى أن العوامل القانونية والسياسية والاجتماعية

والاقتصادية تُسهم بشكل كبير في انتشار الفساد واستشرائه، وأن أبرز مظاهره الميدانية تجسدت في العقود الحكومية الوهمية، والائتمانات والاعتمادات المصرفية غير المستحقة، وصرف المكافآت والأجور المزيّفة. وأبرزت الدراسة ضرورة معالجة هذه الثغرات الهيكلية في أجهزة الدولة للحد من النزيف المالي المستمر وتدهور الخدمات العامة.

واستهدفت دراسة الهنشوري وبن عيسى (٢٠٢٤) قياس فاعلية المجتمع المدني والإعلام في مواجهة الفساد في ليبيا، حيث اعتمدت المنهج الوصفي بأسلوب المسح الميداني على عشر منظمات مجتمع مدني في مدينة بنى وليد. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كمية أظهرت أن تسعين بالمئة من المبحوثين يربطون بين غياب الرقابة الحكومية وانتشار الفساد الإداري والمالي، وأن ثمانين بالمئة يرون أن للإعلام والمنظمات الأهلية دوراً محورياً في التوعية وكشف الانتهاكات والتجاوزات المالية. وأكدت الدراسة على أهمية تفعيل دور المجتمع المدني وتوفير الحماية القانونية له ليكون شريكاً أساسياً في ترسيخ النزاهة وتعزيز الرقابة المجتمعية.

وقد حلت دراسة اللزرق (٢٠٢٥) الأسباب العميقة الكامنة وراء الفساد الإداري والمالي في ليبيا، وقدمت تدابير مضادة للتخفيف من حدّته وتجفيف منابعه. اعتمدت الدراسة على العمق التحليلي لتشخيص أزمة الحوكمة وتأسيس أبعادها في الدولة الريعية. وتوصلت النتائج إلى أن الفساد في ليبيا بات يقود حالة عدم الاستقرار السياسي ويُعمّق الفقر والتخلف والظلم الاجتماعي والسخط العام. وأوصت الدراسة بضرورة الشروع في إصلاح المؤسسات السيادية، وإنهاء الفوضى الإدارية القائمة، وتعزيز أدوات الرقابة الوقائية من قبل المجتمع المدني، بالإضافة إلى التحول العاجل نحو تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية كأداة فاعلة للحد من الاحتكاك المباشر وتقليل فرص الكسب غير المشروع.

وقدمت هيئة الرقابة الإدارية الليبية (٢٠٢٥) وثيقة النموذج الأولي للاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة الفساد للسنوات (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، والتي تُعد الإطار التنفيذي والرسمي الأحدث الصادر عن الأجهزة السيادية في البلاد. استهدفت الاستراتيجية رسم خارطة طريق شاملة لتعزيز الشفافية والنزاهة وتحسين أنظمة الرقابة المسبقة واللاحقة وتحديث التشريعات الوطنية. وتتضمن الخطة محاور أساسية تتصل بتطوير أنظمة التدقيق والشفافية المالية في القطاع العام، وتفعيل الشراكة مع المؤسسات الدولية والمنظمات الأهلية. وتُمثّل هذه الوثيقة خطوة رسمية محورية ونقطة تحول في المسار التنفيذي للتعامل مع تحديات الإفصاح المالي وتحديث مؤسسات الدولة.

مجلة الاتحاد العربى

للمنشر العلمى

• الدراسات الأجنبية

تناولت دراسة كوفمان (٢٠١٥) فحص العلاقات الهيكلية بين ضعف أطر الحوكمة وتفشي الفساد في الدول النامية والحديثة النمو. اعتمدت الدراسة على قياس واستعراض ستة مؤشرات رئيسية للحوكمة العالمية تغطي أكثر من مئتي دولة حول العالم. وتوصلت النتائج إلى أن الفساد مرتبط بنقص وثيق في مجالات الحوكمة الأخرى، وأن

مكاسب التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الحقيقي نابعة بالأساس من الحوكمة الجيدة ولا تأتي مجرد نتيجة لعوائد الموارد الطبيعية أو المساعدات المالية المباشرة. وشددت الدراسة على محورية بناء المؤسسات القوية وتعزيز الشفافية وسيادة القانون لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

واستعرض تقرير مركز BTI لبيرتلسمان (٢٠٢٢) محاولات الإصلاح الحوكمي والتحول السياسي في ليبيا خلال مرحلة اتفاق وقف إطلاق النار وتشكيل السلطة التنفيذية المؤقتة. ركز التقرير على تقييم أداء المؤسسات الوطنية ومدى قدرتها على استعادة كفاءتها الحوكمية في ظل الانقسام المالي والسياسي. وأشار التقرير إلى تفاقم حدة الانقسام المؤسسي وأثره السلبي على آليات الرقابة والشفافية في الجهاز الإداري. كما كشف عن أن المجالس البلدية مثلت الهيئات المنتخبة الوحيدة المعترف بها على نطاق واسع في البلاد، مما منحها أهمية خاصة كركيزة حوكمية محلية في مواجهة التردي المؤسسي والإداري الذي تعاني منه السلطات المركزية.

وقد حُلّت دراسة كامبردج كور (٢٠٢٢) كيفية استخدام الرقمنة الحكومية لتوليد عوائد نزاهة تُساعد في الحد من ممارسات الفساد الإداري والمالي. اعتمد الباحثون أسلوب التحليل التقني والسياساتي لفحص أثر أدوات التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية. وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي قادر على تقليل الفرص المتاحة للرشوة والتلاعب المالي، مُحذرةً في الوقت نفسه من أن الأدوات الرقمية وحدها لا تكفي دون إطار تنظيمي ومؤسسي داعم وإرادة سياسية حقيقية تمنع الالتفاف على التقنية. وأكدت النتائج على أهمية النظرة الشاملة والدمج بين الإصلاح المؤسسي والتطوير التكنولوجي.

كما حلّل تقرير البنك الدولي (٢٠٢٢) واقع التنمية الاقتصادية ومحركات الفساد المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ركز التقرير على التحليل الرقمي لمؤشرات الحوكمة والعلاقة بين الشفافية المالية والنمو الاقتصادي، وكيف أن نقاط الضعف في الحوكمة، خاصةً نقص الشفافية والمساءلة، تُعيق تحديات التنمية وتضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي في المنطقة. وأكد التقرير أن تحسين الشفافية وإتاحة البيانات المالية الموثوقة للجمهور هما اللبنة الأساسية لإعادة بناء الثقة في الاقتصاد الوطني وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي في دول المنطقة.

وتناول تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠٢٢) تقييم مدى التزام الدولة الليبية بأطر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأوضح التقرير أن ليبيا أكملت الدورة الأولى من المراجعة القطرية والمتعلقة بال تدابير الوقائية والتجريم، وأن الدورة الثانية الخاصة باسترداد الموجودات والتعاون الدولي قد انطلقت ضمن المسار المعتمد. وسلط التقرير الضوء على وجود فجوة عملية تفصل بين الأطر التشريعية المعتمدة رسمياً والواقع التنفيذي الميداني، وهو ما أرجعه إلى التحديات الأمنية والاستقطاب السياسي القائم في البلاد.

وقد تضمّن تقرير صندوق النقد الدولي (٢٠٢٣) تحليلاً معمقاً للتحديات الاقتصادية والمالية وإدارة الثروة النفطية في ليبيا. ركز التقرير على فحص أدوات الإفصاح والشفافية في إدارة الميزانيات والإنفاق العام. وأشار التقرير إلى أن برنامج دعم الوقود أزيل من الإفصاحات الرسمية للميزانية وتم الاستعاضة عنه بمقايضة النفط الخام بالوقود، مما أدى إلى إخفاء حجم الإنفاق الحكومي الحقيقي وإتاحة تسرب غير مسجل وإهدار للموارد العامة، متسبباً في تعميق الاختلالات المالية وتهديد الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وتناولت دراسة مؤسسة The Sentry (2023) فحص البنية التشغيلية للنظام المؤسسي الليبي واصفةً إياه بأنه فاسد ومقوّض يتمحور حول نخبة صغيرة نافذة. تقصّي التقرير الاستقصائي آليات الفساد الكبير والشبكات النافذة التي تسيطر على الموارد الوطنية. وأكدت الدراسة أن هذه الشبكات تُسرّع من عمليات النهب والجريمة المنظمة التي تهدد قطاع النفط والمؤسسات الحيوية، عبر استغلال الانقسام السياسي وضعف الأجهزة الرقابية لتكديس الثروات بطرق غير مشروعة، مما يشكل تهديداً مباشراً لاستدامة الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

وقد استهدفت دراسة يوسف وآخرون (٢٠٢٣) التحقيق في العلاقة السببية بين الفساد والنمو الاقتصادي، حيث اعتمدت أسلوب المراجعة المنهجية وفق إرشادات PRISMA الصارمة لفحص الأدبيات البحثية السابقة. وتوصلت الدراسة إلى وجود رابط سببي موثّق بين نقشي الفساد وانخفاض القوة الشرائية للأفراد، وارتفاع أعباء الدين العام، وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأكدت الدراسة بالدليل العلمي أن الفساد يمثل عقبة رئيسية تتسبب في تشويه المؤشرات الاقتصادية الكلية وإعاقة مسارات التنمية المستدامة.

وأخيراً قدمت منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢٤) المرجع الكمي والأرقام القياسية الخاصة بمؤشر مدركات الفساد لرصد موضع الدولة الليبية مقارنة بدول العالم. اعتمد التقرير على دمج استطلاعات الخبراء والتقييمات السياسية للبيئة المؤسسية. وثّق التقرير حصول ليبيا على تقييم متردّب بـ (١٣) درجة من أصل (١٠٠) مترابطة إلى المرتبة (١٧٧) عالمياً، مما يعكس تصنيفاً حرجاً للغاية. وأبرزت البيانات حجم التحديات الهيكلية التي تواجه النزاهة المؤسسية واستمرار مظاهر الهدر الشامل في إدارة الموارد المالية والعمومية في البلاد.

• التعليق النقدي على الدراسات السابقة

قدمت دراسة اللزرق (٢٠٢٥) إسهاماً علمياً محورياً للتقدير في الحقل البحثي الليبي المعاصر نظراً لحدائتها وعمقها التحليلي، حيث يحسب لها تقديم مفهوم "الدولة الريعانية الفاسدة" كإطار تفسيري نوهم للحالة الليبية، غير أنها افتقرت إلى البعد الكمي في قياس حجم الفساد وتداعياته، وتبنت مقاربة وصفية في معظمها دون تقديم نماذج عملية للتطبيق تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات المشهد السياسي الراهن، وقد استُفيد منها في تأطير أسباب الفساد وآليات المعالجة. أما دراسة عيسى وآخرون (٢٠٢٤) فقد تميزت بصورها عن مؤسسة أكاديمية ليبية مما منحها معرفة سياقية داخلية بالواقع المحلي، وقدمت تصنيفاً تفصيلياً لأسباب الفساد موزعاً على أربعة محاور قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية، بيد أنها بقيت في إطارها النظري البحث دون توظيف بيانات كمية أو دراسات ميدانية لدعم استنتاجاتها، مع ورود توصياتها بصورة عامة دون معالجة التحديات الخاصة بالسياق الانتقالي.

وفيما يتصل بالجانب الميداني، مثلت دراسة الهنشوري وبن عيسى (٢٠٢٤) قيمة منهجية مضافة بوصفها الدراسة العربية الوحيدة المراجعة التي اعتمدت أسلوب المسح الميداني وقدمت بيانات كمية نادرة حول دور المجتمع المدني، غير أن عينتها الضيقة المقتصرة على منطقة واحدة حدت من قابلية تعميم نتائجها على الحالة الليبية بأسرها، فضلاً عن أن المدينة المختارة لم تمثل كامل تنوع المشهد السياسي والاقتصادي. ومن جانب آخر، تميزت دراسة العتيبي والشمري (٢٠٢٢) بشموليتها النظرية وعمقها التحليلي في استعراض الأسباب والحلول لظاهرة الفساد في البيانات العربية مع تقديم إطار مفاهيمي قابل للنقل، غير أن تركيزها على الحالة المصرية حد من انطباقها المباشر على ليبيا ذات الخصوصية الاستثنائية الناجمة عن الانهيار المؤسسي، كما افتقرت إلى الربط بالبيانات الدولية الحديثة. وقدمت دراسة مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية (٢٠٢٢) قيمة تطبيقية مهمة في مجال الإصلاح الإداري والتركيز على الجانب العملي من المعالجة، غير أنها افتقرت إلى العمق التحليلي الأكاديمي وتعاملت مع الفساد باعتباره مشكلة إدارية بحتة دون الأخذ بالأبعاد السياسية والاقتصادية الأعمق. وعلى المستوى الدولي الكمي، تميز تقرير منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢٤) بشموليته الجغرافية واستمراريته الزمنية التي أتاحت تتبع مسار الفساد وتوفير قاعدة بيانات موثوقة، غير أن المؤشر قاس المدركات لا الواقع الفعلي وعكس وجهات نظر الخبراء ورجال الأعمال أكثر مما يعكس تجربة المواطنين المباشرة، دون أن يكشف عن الآليات الداخلية للفساد.

وقدم تقرير صندوق النقد الدولي (٢٠٢٣) مرجعاً بالغ الأهمية لفهم البُعد الاقتصادي للفساد ودقة البيانات الاقتصادية الكلية في تحليل ملف الحوكمة، غير أنه تجنب الانتقاد السياسي الصريح بحكم طبيعته الدبلوماسية وركز على البُعد المالي على حساب الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية. وفي السياق الاستقصائي، قدم تقرير مؤسسة The Sentry (2023) قيمة استثنائية كشفت تفاصيل شبكات الفساد وآلياتها التشغيلية بجرأة في التشخيص، غير أن طابعه الاستقصائي ومصادره الميدانية غير المفصح عنها بالكامل أثارا بعض التساؤلات المنهجية. وقدم تقرير مركز BTI لبيرتلسمان (٢٠٢٢) تحليلاً شاملاً لأبعاد الحوكمة السياسية والاقتصادية وتوثيق حالة الانقسام المؤسسي بدقة، غير أن تغطيته امتدت لعام ٢٠٢٢ فحسب، مما فوّت التطورات اللاحقة.

وتميزت دراسة يوسف وآخرون (٢٠٢٣) بصرامتها المنهجية في اتباع معايير PRISMA، مما منح نتائجها قيمة إثباتية عالية في تأكيد العلاقة السببية بين الفساد والنمو الاقتصادي، غير أن عدد الدراسات الخاضعة للتحليل كان قليلاً نسبياً مع اقتصرها على البُعد الاقتصادي فقط. وقدم تقرير البنك الدولي (٢٠٢٢) قيمة مقارنة إقليمية مكنت من وضع الحالة الليبية في سياقها الإقليمي عبر تحليل رقمي للشفافية والنمو، غير أن تناوله للمنطقة ككل خفف من دقته في تشخيص الخصوصية الليبية.

وأعد تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠٢٢) مرجعاً قانونياً رئيساً لتقييم الالتزام بالمعاهدات الدولية، غير أن تقييمه اعتمد على التقارير الحكومية ذاتها مما أضفى عليه شيئاً من الانحياز نحو إيجابية الصورة الرسمية. وعلى الرغم من مرور فترة على نشر دراسة كوفمان (٢٠١٥)، فقد احتفظت بقيمتها النظرية المرجعية في تقديم إطار متكامل بين الحوكمة والفساد أصل للمؤشرات العالمية، غير أن لحظتها الزمنية جعلتها سابقة لمرحلة التحليل الرئيسية للدراسة الراهنة. وقدمت دراسة كامبردج كور (٢٠٢٢) إسهاماً متوازناً حذر من وهم الحل التقني البحت للرقمنة ودعت للاشتراطات المؤسسية، غير أن تحليلها ركز على بيانات أقل هشاشة من البيئة الليبية. وأخيراً، حملت استراتيجية هيئة الرقابة الإدارية الليبية (٢٠٢٥) دلالة سياسية مهمة بوصفها الإطار الرسمي الأحدث الصادر عن الدولة، غير أن كونها نموذجاً أولياً جعلها لا تزال في طور التشكل مع بقاء تنفيذها الميداني تحت اختبار التعقيدات السياسية القائمة.

ويبين الجدول التالي مقارنة شاملة بين الدراسات السابقة:

جدول (٤): الدراسات السابقة - مقارنة شاملة

الدراسة	المنهج	التركيز	أبرز النتائج	نقاط القوة	نقاط الضعف	الاستفادة في الدراسة
اللزرق (2025)	وصفي تحليلي	أسباب الفساد وتدابيره المضادة	الفساد يقود عدم الاستقرار والفقر والظلم	حداثة، تحليل سياقي عميق	يفتقر للبعد الكمي وللتطبيق التفصيلي	تأطير الأسباب والمعالجة
عيسى وآخرون (2024)	نظري وصفي	أسباب وآثار الفساد في ليبيا	العوامل الأربعة المتشابكة للفساد	معرفة محلية، تصنيف تفصيلي	يفتقر لدعم كمي وميداني	مظاهر الفساد المالي
الهنشوري وبن عيسى (2024)	ميداني (مسح)	دور المجتمع المدني	90% يربطون غياب الرقابة بالفساد	البعد الميداني النادر	عينة ضيقة محلياً	دور المجتمع المدني
العتيبي والشمري (2022)	نظري مقارن	الفساد في الدول النامية	إطار مفاهيمي للحوكمة والفساد	شمولية نظرية	بعد سياقي عن ليبيا	الثقافة المؤسسية للفساد
مركز الفرات (2022)	وصفي تطبيقي	الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد	الإصلاح التكاملي شرط للمعالجة	تطبيقي عملي	قصور تحليلي أكاديمي	آليات الإصلاح المؤسسي
منظمة الشفافية الدولية (2024)	كمي إحصائي	قياس مدركات الفساد	ليبيا (١٣/١٠) - المرتبة ١٧٧	موثوقية دولية، استمرارية	يقيس المدركات لا الواقع	الإطار الكمي للدراسة
صندوق النقد الدولي (2023)	تحليل اقتصادي كلي	الحوكمة الاقتصادية	مخالفات في برنامج دعم الوقود	دقة اقتصادية، بيانات رسمية	تجنب الانتقاد السياسي	الأسباب الاقتصادية
The Sentry (2023)	استقصائي	الفساد الكبير في النفط	نخبة ضيقة تنهب المؤسسات الحيوية	عمق استقصائي، جراءة	مصادر جزئياً مجهولة	تداعيات الفساد الكبير

الدراسة	المنهج	التركيز	أبرز النتائج	نقاط القوة	نقاط الضعف	الاستفادة في الدراسة
مركز BTI (2022)	تحليلي حوكمي	مسار التحول الديمقراطي	الانقسام المؤسسي يُعيق الإصلاح	توازن تحليلي، شمولية	لا يغطي ما بعد ٢٠٢٢	ازدواجية السلطة
يوسف وآخرون (2023)	مراجعة منهجية PRISMA	الفساد والنمو الاقتصادي	علاقة سببية موثقة مع تراجع الاستثمار	صرامة منهجية عالية	عينة محدودة (٧ دراسات)	التداعيات الاقتصادية
البنك الدولي (2022)	تحليلي مقارنة	الشفافية في MENA	نقص الحوكمة يُعيق التنمية	سياق إقليمي مقارنة	عمومية إقليمية	التداعيات الاقتصادية
UNODC (2022)	قانوني تقييمي	تنفيذ UNCAC في ليبيا	تقدم محدود في التنفيذ	مرجعية قانونية دولية	يعتمد على تقارير حكومية	الإطار القانوني
كوفمان (2015)	كمي نظري	الحوكمة والفساد دولياً	الحوكمة الجيدة تُنتج التنمية المستدامة	إطار نظري راسخ، شمولية	قدّم نسبي	الإطار النظري المؤسسي
كامبردج كور (2022)	تحليلي مقارنة	الرقمنة والفساد	الأدوات الرقمية وحدها لا تكفي	توازن نقدي، حداثة	بيانات أقل هشاشة	آليات الحوكمة الإلكترونية
الرقابة الإدارية الليبية (2025)	وثيقة سياساتية	الاستراتيجية الوطنية ٢٠٢٥-٢٠٣٠	إطار رسمي جديد لمكافحة الفساد	أحدث وثيقة رسمية	في طور التشكل والتنفيذ	تقييم الواقع الراهن

مجلة الاتحاد العربي

العلماء

٤. أسباب الفساد الإداري والمالي في ليبيا • العوامل السياسية والمؤسسية

تُمثّل العوامل السياسية والمؤسسية الجذّر الأعظم لتفشّي الفساد في ليبيا، وتتمظهر في محاور متشابهة يُعزّز بعضها بعضاً. (BTI, 2022) فمنذ عام ٢٠١٤، تعاني ليبيا من انقسام سياسي حاد أفرز حكومتين متنافستين في شرق البلاد وغربها، مما أدى إلى ازدواجية المؤسسات وتضارب الصلاحيات وتعدد مراكز القرار. وقد أشار تقرير مركز BTI (2022) إلى أن هذا الانقسام لا يُعيق فحسب أي جهود إصلاحية منفردة، بل يُفرز مسارات موازية لإدارة المال العام يستغلها الفاسدون بمعزل عن أي رقابة. (BTI, 2022)

وترتبط بهذه الإشكالية أزمة الشرعية المؤسسية؛ إذ أشار تقرير (BTI, 2022) إلى أن المجالس البلدية هي الهيئات المنتخبة الوحيدة المعترف بها على نطاق واسع، وأنها في عدة مناطق إما مُسلّحة أو مُستبدلة بلجان توجيهية غير منتخبة. (BTI, 2022) وفي مثل هذه البيئة، لا يجد الفاسد من يُساءله أو يُحاسبه، مما يُرسّخ ظاهرة الإفلات من العقاب التي وصفها تقرير (UNODC, 2022) بأنها إحدى أبرز السمات البنيوية في ليبيا. (UNODC, 2022) ويُفاقم ذلك غياب الإرادة السياسية الحقيقية لمكافحة الفساد، الذي يلاحظه تقرير منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢٤) في وصفه النهج الليبي بأنه تفاعلي لا استباقي. (Transparency International, 2024) كما تعاني الأجهزة الرقابية من ضعف استقلاليتها، إذ يُشير ديوان المحاسبة الليبي (٢٠٢٢) إلى مواجهته عقبات جديّة في الوصول إلى المعلومات وفي ملاحقة الفاسدين وتنفيذ توصياته (ديوان المحاسبة الليبي، ٢٠٢٢).

• **العوامل الاقتصادية والهيكلية**

يُشكّل الاعتماد الريعي شبه الكلي على إيرادات النفط الوقود الاقتصادي الأساسي لتفتّش الفساد في ليبيا، إذ تُمثّل هذه الإيرادات أكثر من تسعين بالمئة من إيرادات الدولة. (IMF, 2023) وتنطبق نظرية الدولة الريعية هنا بجلاء تام؛ فغياب النظام الضريبي يُضعف العلاقة التعاقدية بين الدولة والمواطن ويُقلّل من اهتمام المواطنين بمساءلة الحكومة ومكافحة الفساد. (IMF, 2023; World Bank, 2022) ويُضاعف من حدة هذه الإشكالية ما كشفه تقرير (The Sentry, 2023) من أن برنامج دعم الوقود أُزيل من الإفصاحات الرسمية للميزانية منذ نوفمبر ٢٠٢١، مما يُخفي الإنفاق الحكومي ويُنتج تسرباً مالياً غير مسجّل، فضلاً عن أن مليارات الدولارات يُحتمل سرقتها سنوياً عبر صاردات النفط الخام غير المُبلّغ عنها. (The Sentry, 2023) ويُكمل البنك الدولي (٢٠٢٢) هذه الصورة مُشيراً إلى أن ضعف الشفافية والمساءلة يُعيق النمو ويُسهّم في الاستخدام غير الكفء للموارد الطبيعية. (World Bank, 2022) ويتفاقم ذلك بضعف القطاع الخاص الذي أنْهَكَ بفعل عدم الاستقرار السياسي والأمني وانتشار البيروقراطية الفاسدة، مما أدى إلى توسّع الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي وتقليص القاعدة الضريبية الرسمية (Lazrg, 2025; عيسى وآخرون، ٢٠٢٤).

• **العوامل الأمنية والقانونية**

يُشكّل انتشار السلاح والمليشيات أحد أبرز المحددات الأمنية لتفتّش الفساد في ليبيا؛ إذ تحوّلت هذه التشكيلات المسلحة إلى قوى احتكارية تُسيطر على قطاعات اقتصادية بأكملها كالموانئ ومنافذ تصدير النفط ومخازن الوقود. (BTI, 2022; The Sentry, 2023) كما يُقوّد غياب سيادة القانون أي محاولة جديّة لمكافحة الفساد؛ إذ يُشير تقرير (BTI, 2022) إلى أن شرعية المؤسسات المؤقتة لا تزال غير مؤكدة. (BTI, 2022) ويزيد من ذلك ضعف استقلالية القضاء الذي يُعرّضه للتأثيرات السياسية والمالية، مما يُفقد دوره المحوري في محاسبة الفاسدين (Lazrg, 2025; UNODC, 2022).

• **العوامل الاجتماعية والثقافية**

أفرز استمرار ممارسات الفساد على مدى عقود ثقافةً مؤسسيةً ومجتمعيةً متسامحةً مع هذه الممارسات، بل مُطبّعةً لها في سياقات يومية واسعة (العتيبي والشمري، ٢٠٢٢). وتُعدّ ثقافة الواسطة والمحسوبية من أبرز تعبيرات هذا التطبيع، حيث تصبح قنوات التوصية الطريق الطبيعي للوصول إلى الخدمات والفرص (الهنشوري وبن عيسى، ٢٠٢٤). ويُشير الهنشوري وبن عيسى (٢٠٢٤) إلى أن ثمانين بالمئة من منظمات المجتمع المدني تواجه عوائق قانونية، وسبعين بالمئة منها تعاني من نقص التمويل، مما يُعيق دورها الرقابي والتوعوي (الهنشوري وبن عيسى، ٢٠٢٤). ويبين الجدول التالي ملخص شامل لأسباب الفساد وفقاً للأدبيات:

جدول (٥): الأسباب البنيوية والظرفية للفساد الإداري والمالي في ليبيا

المرجع	التأثير المباشر	المؤشر/الدليل	السبب الرئيسي	الفئة
BTI (2022)	تضارب القرارات وازدواج الإنفاق	حكومتان متنافستان	ازدواجية السلطة منذ ٢٠١٤	سياسية ومؤسسية
Transparency International (2024)	غياب الإصلاح الفعلي	نهج تفاعلي لا استباقي	ضعف الإرادة السياسية	سياسية ومؤسسية
ديوان المحاسبة الليبي (2022)	إضعاف الرقابة والمساءلة	عوائق في الوصول للمعلومات	ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية	سياسية ومؤسسية
UNODC (2022)	تشجيع السلوك الفاسد	تقدم محدود في تنفيذ UNCAC	انتشار الإفلات من العقاب	سياسية ومؤسسية
BTI (2022)	غياب المراقبة التشريعية	انقسام مجلس النواب	ضعف الرقابة البرلمانية	سياسية ومؤسسية
IMF (2023)	إضعاف المساءلة الشعبية	+90% من إيرادات الدولة نفطية	الاعتماد الريعي على النفط(+90%)	اقتصادية
The Sentry (2023)	تسرب مالي غير مسجل	غياب إفصاح منذ نوفمبر ٢٠٢١	إزالة دعم الوقود من الميزانية	اقتصادية
The Sentry (2023)	نزيف دائم في الثروة الوطنية	مليارات الدولارات سنوياً	صادرات النفط غير المشروعة	اقتصادية
World Bank (2022)	هشاشة اقتصادية وتبعية ريعية	هيمنة قطاع النفط	ضعف التنوع الاقتصادي	اقتصادية
BTI (2022); The Sentry (2023)	ابتزاز وحماية الفساد	سيطرة على الموانئ ومنافذ النفط	انتشار السلاح والمليشيات	أمنية وقانونية
Lazrg (2025)	تشجيع الإفلات من العقاب	عدم تطبيق القوانين بفعالية	ضعف سيادة القانون	أمنية وقانونية
UNODC (2022)	إعاقة ملاحقة الفاستدين	تأثيرات سياسية ومالية	ضعف استقلالية القضاء	أمنية وقانونية
العتيبي والشمري(2022)	صعوبة بناء ثقافة النزاهة	محسوبية يومية راسخة	تطبيع السلوك الفاسد	اجتماعية وثقافية
عيسى وآخرون(2024)	استمرار الفساد دون محاسبة	قلة الضغط الشعبي لمكافحة الفساد	ضعف الوعي المجتمعي	اجتماعية وثقافية
الهنشوري وبن عيسى (2024)	إضعاف الرقابة المستقلة	80% يواجهون عوائق قانونية	ضعف دور المجتمع المدني والإعلام	اجتماعية وثقافية

٤. تداعيات الفساد الإداري والمالي في ليبيا

• التداعيات الاقتصادية

تتصدّر التداعيات الاقتصادية ظاهرة هدر الموارد العامة وتراجع الإيرادات؛ إذ يُشير تقرير The Sentry (2023) إلى أن مليارات الدولارات يُحتمل سرقته سنوياً من خلال صادرات النفط الخام غير المُبلغ عنها وآليات دعم

الوقود الملتوية (The Sentry, 2023) ولا يقتصر أثر الفساد على نهب ما هو موجود، بل يمتد ليعيق ما يمكن تحقيقه مستقبلاً؛ فالرابط السببي الموثق بين الفساد وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي رصده يوسف وآخرون (٢٠٢٣) يعني أن ليبيا تحرم نفسها سنوياً من تدفقات استثمارية كانت ستسهم في تنويع اقتصادها وخلق فرص عمل (Yusof et al., 2023). ويكمل البنك الدولي (٢٠٢٢) هذه الصورة مُشيراً إلى أن ضعف الشفافية والمساءلة يسهم في الاستخدام غير الكفاء للموارد الطبيعية (World Bank, 2022) كما يؤدي انتشار الرشوة والبيروقراطية الفاسدة إلى رفع تكاليف المعاملات الاقتصادية، مما يجعل بيئة الأعمال الليبية من الأكثر عدائية للمستثمرين في المنطقة (IMF, 2023).

• التداعيات الاجتماعية

يتجلى الوجه الأكثر إيلاماً للتداعيات الاجتماعية في تراجع جودة الخدمات العامة؛ إذ يُشير اللزرق (٢٠٢٥) إلى أن الفساد يسهم في تدهور الخدمات العامة ويُسبب خسائر مادية ومعنوية كبيرة للمواطنين (Lazrg, 2025) وعلى مستوى أعمق، يحدث الفساد تصدّعا في النسيج الاجتماعي؛ إذ يسهم في تدمير الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، ويلاحظ تقرير منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢٤) أن النهج التفاعلي في مكافحة الفساد يقوض الثقة العامة في المؤسسات (Transparency International, 2024) ويضاف إلى ذلك تفشي الفقر والبطالة على الرغم من الثروة النفطية الهائلة، مما يعكس فشلاً ذريعاً في توظيف الإيرادات العامة لخلق اقتصاد منتج ومستدام (IMF, 2023; World Bank, 2022).

• التداعيات السياسية والأمنية

تعدو التداعيات السياسية للفساد في ليبيا مجرد نتائج عارضة لتُصبح أحد محركات عدم الاستقرار الهيكلي؛ إذ يسهم الفساد في تهديد الاستقرار السياسي من خلال تأجيج الصراعات وإعاقة التوافق الوطني (BTI, 2022) ويلاحظ مركز BTI (2022) أن هناك مخاطر حقيقية على الحوكمة الديمقراطية تتأصل في الفساد وانعدام الشفافية (BTI, 2022) وعلى الصعيد الأمني، يتحوّل الفساد إلى تهديد مباشر لسيادة الدولة؛ إذ تُمكن تدفقات المال الفاسد الميليشيات والجماعات المسلحة من الاستمرار وتمويل عملياتها، كما تُتيح للقوى الخارجية استغلال النخب الفاسدة للتدخل في الشؤون الليبية (The Sentry, 2023) ويُعيق الفساد كذلك بناء مؤسسات ديمقراطية فعّالة، إذ يُشوّه العملية الانتخابية ويُضعف قدرة المؤسسات المنتخبة على ممارسة مهامها الرقابية (Lazrg, 2025). ويبين الجدول التالي ملخص التداعيات وفق للأدبيات:

جدول (٦): التداعيات متعددة الأبعاد للفساد الإداري والمالي في ليبيا

الفئة	التداعية الرئيسية	الدليل/المؤشر	الأثر	المرجع
اقتصادية	هدر الموارد العامة	مليارات الدولارات سنوياً من النفط	تقليص الثروة الوطنية	The Sentry (2023)
اقتصادية	تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر	علاقة سببية موثقة	إعاقة التنويع الاقتصادي	Yusof et al. (2023)
اقتصادية	تراجع كفاءة الإنفاق العام	استخدام غير كفاء للموارد	تفاقم الفجوة التنموية	World Bank (2022)

المرجع	الأثر	الدليل/المؤشر	التداعية الرئيسية	الفئة
IMF (2023)	طرد الاستثمار وتقليص النشاط الاقتصادي	رشاوى التراخيص والخدمات	ارتفاع تكاليف المعاملات	اقتصادية
Lazrg (2025)	معاناة مواطنين يومية	إهدار موارد التعليم والصحة	تراجع جودة الخدمات العامة	اجتماعية
Transparency International (2024)	إضعاف التماسك الاجتماعي	تراجع المشاركة في الشأن العام	تدمير الثقة بين المواطن والدولة	اجتماعية
IMF (2023)	تعميق الفجوات الاجتماعية	فشل توزيع عائدات النفط	تفشي الفقر والبطالة	اجتماعية
العتيبي والشمري (2022)	إضعاف الهوية الوطنية	تكريس المحسوبية والمناطقية	تعميق الانقسامات الاجتماعية	اجتماعية
BTI (2022)	إعاقة بناء التوافق الوطني	استمرار الانقسام والنزاع	تهديد الاستقرار السياسي	سياسية وأمنية
The Sentry (2023)	تهديد وحدة الدولة	ارتباط المال الفاسد بالسلاح	تمويل الميليشيات وإدامتها	سياسية وأمنية
The Sentry (2023)	تهديد الأمن القومي	استغلال القوى الخارجية للنخب الفاسدة	تهديد سيادة الدولة	سياسية وأمنية
Lazrg (2025)	إعاقة بناء الدولة	تشويه العملية الانتخابية	إضعاف المؤسسات الديمقراطية	سياسية وأمنية

٥. آليات معالجة الفساد - رؤية تكاملية

يُجمع الباحثون على أن مكافحة الفساد لا تتحقق بالإجراءات المنفردة والانتقائية، بل تستلزم مقاربةً شاملةً ومتكاملةً تعالج الظاهرة من جذورها. (Kaufmann, 2015) وتُحدّد موسوعة ستانفورد للفلسفة (٢٠٢٠) أربع فئات واسعة للآليات الوقائية: الحدّ من الدافع عبر التنقيف الأخلاقي والمؤسسي، والحدّ من القدرة عبر الإصلاح التنظيمي والإجرائي، والحدّ من الفرصة عبر قواعد تضارب المصالح ومعايير الشفافية، والكشف والردع عبر الرقابة الفعّالة والإعلام. (Stanford, 2020) ويكمل كوفمان (٢٠١٥) هذا الإطار بتحديد خمسة محاور جوهرية للمكافحة: تعزيز القضاء واستقلاليتّه، وإصلاح التمويل السياسي، واعتماد أنظمة الجدارة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وإشراك جميع مكونات المنظومة المؤسسية والمجتمعية. (Kaufmann, 2015)

• آليات المعالجة المؤسسية

يُمثّل تفعيل الإطار القانوني وتحديثه الخطوة الأولى لأي إصلاح مؤسسي جاد؛ إذ تتطلب مكافحة الفساد في ليبيا تطوير المنظومة التشريعية لتتوافق مع المعايير الدولية، وسدّ الثغرات القانونية المتعلقة بالإفصاح عن الذمة المالية وحماية المبلغين وتضارب المصالح. (UNODC, 2022) وتُشكّل اتفاقية UNCAC التي انضمت إليها ليبيا عام ٢٠٠٥ الإطار القانوني الدولي الأمثل لهذا التحديث، غير أن تقرير UNODC (2022) يلاحظ أن ليبيا لم تُحرز تقدماً ملموساً في تنفيذ التزاماتها بموجبها. (UNODC, 2022)

وتستوجب المعالجة الفعالة تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية عبر ضمانات قانونية ومؤسسية صارمة تحمي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية من التدخل السياسي (ديوان المحاسبة الليبي، ٢٠٢٢). كما تُشكّل الحوكمة الإلكترونية أداة استراتيجية مهمة لتقليص فرص الفساد؛ إذ يُشير تقرير كامبردج (٢٠٢٢) إلى أن أتمتة الإجراءات الحكومية تُقلّل من الاحتكاك المباشر بين الموظفين والمواطنين وتُضيق هامش التقدير التعسفي، مع التحذير من أن هذه الأدوات لا تُنتج نتائجها المرجوة إلا ضمن إطار مؤسسي وتنظيمي داعم. (Cambridge Core, 2022) وفي سياق إدارة المالية العامة، تُعدّ الشفافية الميزانية شرطاً ضرورياً، ويستلزم ذلك إعادة برنامج دعم الوقود إلى الإفصاحات الرسمية وتطبيق معايير الذمة المالية. (IMF, 2023; The Sentry, 2023).

• آليات المعالجة المجتمعية

يُتيح المجتمع المدني الفاعل نظام رقابة موازياً للرقابة الحكومية لا يمكن الاستغناء عنه، وقد أثبتت التجارب الدولية أن الدول التي تتمتع بمجتمع مدني قوي ومستقل تُعاني من مستويات أقل من الفساد. (Kaufmann, 2015) ولهذا، تشير دراسة الهنشوري وبن عيسى (٢٠٢٤) إلى ضرورة إزالة العوائق القانونية أمام منظمات المجتمع المدني وتوفير التمويل الكافي وحماية المبلّغين عن الفساد (الهنشوري وبن عيسى، ٢٠٢٤). كما تُعدّ حرية الإعلام من أهم أدوات مكافحة الفساد عبر التحقيقات الاستقصائية ونشر الوعي المجتمعي، وتُعدّ حماية الصحفيين من الملاحقة القضائية شرطاً جوهرياً (Lazrg, 2025; العتيبي والشمري، ٢٠٢٢). (وعلى مستوى الثقافة المؤسسية، يتطلب مكافحة الفساد تضمين مبادئ النزاهة في المناهج التعليمية وتنظيم حملات توعوية ومدونات سلوك إلزامية للموظفين (مركز الفرات، ٢٠٢٢).

• آليات المعالجة الدولية

يُتيح التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة كمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الاستفادة من الخبرات التقنية ودعم بناء القدرات المؤسسية (UNODC, 2022; World Bank, 2022). وتُمثّل مسألة ربط المساعدات الدولية بإصلاحات الحوكمة من أكثر الأدوات فعالية للضغط على الحكومات؛ ويؤكد البنك الدولي (٢٠٢٢) على أهمية اشتراط شفافية محددة وقابلة للقياس كمعيار للحصول على الدعم المالي والفني. (World Bank, 2022) كما يُمثّل تفعيل اتفاقية UNCAC التزاماً قانونياً دولياً يمكن الضغط عبره لضمان الاستمرارية في جهود الإصلاح. (UNODC, 2022).

٦. الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- يُمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها هذه الدراسة في المحاور الآتية:
 - **الاستنتاج الأول:** تُعاني ليبيا من تفاقم غير مسبوق في ظاهرة الفساد الإداري والمالي؛ إذ حصلت على درجة ثابتة عند (١٣) من (١٠٠) في مؤشر مدركات الفساد منذ عام ٢٠٢١، مما يعكس استمراراً لأزمة بنيوية وليس انتكاسة ظرفية عابرة. (Transparency International, 2024)
 - **الاستنتاج الثاني:** تتشابك أسباب الفساد في ليبيا وتتداخل في منظومة متكاملة تُعزّز بعضها بعضاً؛ ويأتي في مقدمتها ازدواجية السلطة والانقسام المؤسسي، وغياب الإرادة السياسية، والإفلات من العقاب، والاعتماد الريعي على إيرادات النفط. (BTI, 2022; IMF, 2023; Transparency International, 2024)
 - **الاستنتاج الثالث:** تُعدّ نظرية الدولة الربعية من أكثر الأطر النظرية قدرةً على تفسير الفساد في ليبيا، إذ إن اعتماد الدولة على عائدات النفط دون فرض ضرائب يُضعف آليات المساءلة ويُحرر الحكومة من الخضوع لمطالب المواطنين. (IMF, 2023; Klitgaard, 2020)

- **الاستنتاج الرابع:** بلغت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستويات حرجة تمسّ صميم التنمية وأمن الدولة، وتشمل هدر مليارات الدولارات سنوياً وتراجع الاستثمار وتدهور الخدمات وتهديد الاستقرار (The Sentry, 2023; Yusof et al., 2023; BTI, 2022).
- **الاستنتاج الخامس:** لا يمكن معالجة الفساد في ليبيا بإجراءات قانونية منفردة أو حلول تقنية معزولة، بل تتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين الإصلاح المؤسسي والتحول الثقافي والتعاون الدولي والتسوية السياسية. (Kaufmann, 2015; UNODC, 2022; Cambridge Core, 2022)
- **الاستنتاج السادس:** تُشكّل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢٥-٢٠٣٠) خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أن تحوّلها من نموذج ورقي إلى واقع ملموس يستلزم إرادة سياسية حقيقية وآليات متابعة وتقييم مستقلة (Libyan ACA, 2025; BTI, 2022).

ثانياً: التوصيات

التوصيات المؤسسية

- تحديث قانون مكافحة الفساد بما يتوافق مع الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة .
- إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات قانونية ورقابية كاملة .
- تعزيز استقلالية ديوان المحاسبة من خلال توفير الضمانات القانونية والدستورية اللازمة .
- تطبيق أنظمة الحوكمة الإلكترونية والتحول الرقمي في جميع مؤسسات الدولة .
- تعزيز الشفافية المالية، وإصلاح سياسات الدعم، وتطوير آليات الإفصاح المالي .
- إلزام جميع المسؤولين بالإفصاح الدوري عن الذمة المالية .
- تفعيل آليات التحقيق والمساءلة والملاحقة القضائية لضمان عدم إفلات مرتكبي جرائم الفساد من العقاب .

التوصيات المجتمعية

- إزالة القيود القانونية والتنظيمية التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد .
- تعزيز حرية الصحافة وتوفير الحماية القانونية للصحفيين والإعلاميين .
- تنفيذ حملات توعية وطنية مستمرة لنشر ثقافة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد .
- دمج مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في المناهج التعليمية بمختلف المراحل الدراسية .

التوصيات الدولية

- استكمال متطلبات تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد .
- الاستفادة من الدعم الفني وبناء القدرات بالتعاون مع المنظمات الدولية .
- ربط برامج الدعم والتعاون الدولي بمؤشرات واضحة للحوكمة والشفافية والإصلاح المؤسسي .

ثالثاً: مقترحات لدراسات مستقبلية

- إجراء دراسة كمية لقياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي والتنمية في ليبيا باستخدام نماذج اقتصادية وقياسية حديثة .
- تنفيذ دراسة ميدانية وطنية لقياس تجارب المواطنين مع الفساد في مختلف المناطق الليبية .
- إجراء دراسة مقارنة بين التجربة الليبية وتجارب دول نجحت في الحد من الفساد والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية .
- تقييم مدى فاعلية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وقياس أثرها على تحسين مؤشرات النزاهة والحوكمة .
- دراسة أثر التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة الليبية .
- بحث دور الأجهزة الرقابية في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين كفاءة مكافحة الفساد .
- دراسة أثر مشاركة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في دعم جهود مكافحة الفساد وترسيخ ثقافة النزاهة .
- إجراء دراسات تتناول العلاقة بين الاستقرار السياسي وجودة الحوكمة ومستويات الفساد في ليبيا.

مجلة الاتحاد العربي

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- اللزرق، م. (٢٠٢٥). الفساد الإداري والمالي في ليبيا: الأسباب والتدابير المضادة. المجلة الأوروبية لدراسات العلوم السياسية، ٨(١)، ١٥-١.
- عيسى، أ.، وآخرون. (٢٠٢٤). أسباب وآثار الفساد المالي والإداري في ليبيا: دراسة نظرية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة الأسمرية، (٢٤٧)، ٢٥-١.
- الهنشوري، ع.، وبن عيسى، م. (٢٠٢٤). دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ليبيا. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المرقب، (٥)، ٣٠-١.

العتيبي، م.، والشمري، ع. (٢٠٢٢). الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، (١٦٠٧)، ٤٠-١.

مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٢). دور الإصلاح الإداري في مكافحة الفساد المالي. استرجع من : <https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/38754>

ديوان المحاسبة الليبي. (٢٠٢٢). التقرير السنوي العام ٢٠٢٢. طرابلس: ديوان المحاسبة الليبي.

مجلة جامعة حمص. (٢٠٢٢). الشفافية الإدارية في ظل تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية. سلسلة العلوم القانونية، (١٥٠٩)، ٢٠-١.

هيئة الرقابة الإدارية الليبية. (٢٠٢٥). الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة الفساد (٢٠٢٥-٢٠٣٠). طرابلس: ACA.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bertelsmann Stiftung's Transformation Index. (2022). *BTI 2022 country report: Libya*. Retrieved from https://bti-project.org/fileadmin/api/content/en/downloads/reports/country_report_2022_LBY.pdf
- Cambridge Core. (2022). Govtech against corruption: What are the integrity dividends of government digitalization? *Data & Policy*, 4(1), 1–20. <https://doi.org/10.1017/dap.2022.25>
- International Monetary Fund. (2023). *Libya: 2023 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report*. Washington, D.C.: IMF.
- Kaufmann, D. (2015). Corruption matters. *Finance & Development*, 52(3), 12–15. International Monetary Fund.
- Klitgaard, R. (2020). *Controlling corruption*. University of California Press.
- Lazrg, M. (2025). Administrative and financial corruption in Libya: Causes and countermeasures. *European Journal of Political Science Studies*, 8(1), 1–15.
- Libyan Administrative Control Authority. (2025). *National strategy for the prevention and combating of corruption (2025–2030)*. Tripoli: ACA.
- Rose-Ackerman, S. (2020). Corruption and government: Causes, consequences, and reform. *Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Retrieved from <https://plato.stanford.edu/archives/spr2020/entries/corruption/>
- Stanford Encyclopedia of Philosophy. (2020). *Corruption* (Spring 2020 ed.). Retrieved from <https://plato.stanford.edu/archives/spr2020/entries/corruption/>
- The Sentry. (2023). *The kleptocratic boom: Libya's corruption crisis*. Retrieved from <https://thesentry.org/wp-content/uploads/2023/11/KleptocraticBoom-Nov2023-final.pdf>
- Transparency International. (2022). *Libya: Anti-corruption framework*. Retrieved from <https://www.transparency.org/en/countries/libya>
- Transparency International. (2024). *Corruption Perceptions Index 2024*. Berlin: Transparency International.
- United Nations Development Programme. (2020). *Governance for sustainable development: A UNDP strategy*. New York: UNDP.

- United Nations Office on Drugs and Crime. (2022). *Country profile: Libya*. Retrieved from <https://www.unodc.org/corruption/en/country-profiles/data/LBY.html>
- World Bank. (2022). *A new state of mind: Greater transparency and accountability in the Middle East and North Africa* (MENA Economic Update, October 2022). Washington, D.C.: World Bank. Retrieved from <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/6fcab76d-3c40-5e5e-9ac1-5c39d6829f3f>
- Yusof, N., et al. (2023). Investigating the causality between corruption and economic growth: A systematic review. *Information Management and Business Review*, 15(4), 1–15.
- African Development Bank. (2022). *Libya: Country brief 2021–2022 update and extension to December 2024*. Abidjan: AfDB.
- Cambridge University Press. (2022). Trust with integrity: Harnessing the integrity dividends of digital government for reducing corruption in developing countries. *UN Chronicle*, (176), 1–15.

مجلة الاتحاد العربي
للنشر العلمي